ومن الغفلة عن اغنا التقديرية عن الوضع كذا في الشيخ زاده
والشيرواني وقيل انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية وكل منهما كلي الحصر في فرد فلا يكون علما اي بل
هو اسم جنس ورد بامرين احدهما اجماعهم على ان لا اله الا الله
تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لم يفده لان الكلي من
حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرا ين
او الشرع لانا نقول تفرقة اهل اللسان بين لا اله الا الله ه
ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا اي صريحا دون الثاني
مع وجود القرائن وكل دليل على انها تفيده بذاتها لا بواسطة القرا ين
فبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار الشرع دون اللغة
لزم ان لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم ان الشرع القايل
على اصطلاح الشرع واللازم باطل فكذا الملزوم والذي هو الثاني ه
ثانيهما انه لو كان اسما لمفهوم الكلي للزم استثنا الشي من
نفسه في كلمة التوحيد ان اريد بالاله فيها المعبود بحق والالزم
ان اريد مطلق المعبود الكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان
يكون الاله فيها بمعنى المعبود بحق والله علم وضع للفرد الموجود
منه اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بانه صار علما
بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلي اذ لا يسعه انكار ذلك
وقد نقل الشيرواني عن الخليل انه قال اطبق جميع الخلق على ان
قولنا الله مختص به تعالى اي اعم من ان يكون بطريق الوضع
او بطريق الغلبة ثم رايت للعلامة ابن قاسم في حواشيه على مختصر
السعد ما نصه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه اي ه
بالاصالة فلا ينافي انه علم بهذا اعتبار فيحصل علما بالغلبة او روح يندفع عنه

الامران

الامران المذكوران وعلى هذا وما سبق في تقرير كلام البيضاوي يكون
اسم الجلالة في الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة الا ان علميته
على القول الاول وضعية متاصلة وعلى الاخيرين غلبية تطارية ه
والقول بانه علم بالغلبة التقديرية انما ياتي عليهما فالاخير قابلو ه
عن قابليتهما اذ الغلبة كثرة استعمال اللفظ في بعض افراد ما وضع
له بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف الى ما وضع له او
بعض آخر لا بقرينة والتقديرية منها هي ما يكون بالنظر للوضع
فقط بان يقتضي الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من
غير ان يستعمل فيه بالفعل فيقدر انه استعمل فيه ثم غلب
على غيره كما في الدبران والعيوق واما التحقيقية ففي ما يكون
بالنظر للاستعمال ايضا بان يكون اللفظ استعمل بالفعل قبل
الغلبة في غير ما غلب عليه من افراد ما وضع له كما في النجم والكتاب
واعلم ان وضع الحالة على القول الاول والثالث شخصي لكنه على
الاول خاص لموضوع له خاص وعلى الثالث عام لموضوع له عام
واما على الثاني فنوعي عام لموضوع له عام كما هو شان جميع الصفا ت
المشتقة كالرحمن والرحيم فيان منهما وبما اسلفته في اخر ثاني
مباحث الباء انه وجد في البسملة اقسام الوضع الشخصي الثلاثة
الواقعة واحد اقسام النوعي الثلاثة الواقعة فافهم وواضعه
هو الله تعالى اتفاقا على ما قاله الفنيمي تبعا للكمال بن الهمام حيث
قال في تقريره ان الخلاف في الواضع انما هو في اسما الاجناس اما
اسما الله تعالى والملايكة فالواضع لها هو الله اتفاقا واما اعلام
الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اهـ وفيه نزاع يبين في
دعواه الاتفاق على ان الواضع لاسمايه تعالى هو فقال في دعوى ه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)